

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

حبیب عن مالک إذا أحدث في الطواف فليتوضأ ويبنی قال ابن یونس ورواية ابن حبیب هذه ضعيفة وظاهر كلام ابن یونس أن له أن يفعل ذلك ابتداء على رواية ابن حبیب وظاهر كلام ابن الحاجب أن خلاف ابن حبیب إنما هو بعد الوقوع وهذا هو الظاهر وقد نص ابن حبیب في الواضحة على أنه إذا انتقص وضوؤه وهو يطوف أنه يقطع ويبتدئ الطواف من أوله إن كان واجبا وهو مخیر في التطوع ونقل المصنف في التوضیح عن صاحب النوادر والباقي أنهما نقلًا عن ابن حبیب أنه قال إن انتقص وضوؤه قبل ركعتين ابتداء الطواف إن كان واجبا وهو مخیر في التطوع انتهى فإذا كان يبتدئ إذا انتقص وضوؤه قبل الركعتين فأحرى أن يبتدئ إذا انتقص في أثناؤه ولم أقف في مختصر الواضحة على حكم ما إذا لم يقطع ويبنی وإني أعلم تنبيهات الأول لم يذكر المصنف حكم من انتقص وضوؤه قبل أن يصلي الركعتين والحكم فيه أن يتوضأ ويعيد الطواف فإن توضأ وصلى الركعتين وسعى فإنه يعيد الطواف والركعتين والسعي ما دام بمكة أو قريبا منها فإن تباعد من مكة فليركعهما بموضعه ويبعث بهدي قال ابن الموار لا تجزئه الركعتان الأوليان انتهى من ابن یونس الثاني إذا قلنا لا يجوز للمحدث البناء فجاء وبنی على ما طاف أولا ثم علم أنه لا يصح له البناء على ما قبل الحدث فالظاهر أن له أن يبنی على ما طافه الآن ويكمل سبعة أشواط ويجزئه وكذا أيضا من شرع في سبع فطاف بعصه فلما وصل للحجر الأسود في بعض الأشواط ظن أنه قد أكمله فنوى سبعا آخر ثم تذكر فالظاهر أنه يبنی على ما طافه أولا إن كان الطواف نافلة ومثله أيضا لو غفل من الأول بالكلية ولم يخطر بباله إكماله ولا عدمه غير أنه لما وصل إلى الحجر الأسود ظن أنه كما جاء ليبتدئ الطواف فنوى حينئذ طواف سبع ثم تذكر بعد ذلك فالظاهر أنه يبنی هنا أيضا على ما طافه أولا ويكمل سبعة أشواط ويجزئه إن كان الطواف نافلة وأما إن كان الطواف الأول فريضة والذي نواه نافلة فالأمر محتمل والأحوط أنه يبتدئ الطواف وقد قال في الطراز في شرح المسألة الثامنة عشر في باب حكم منى والرمي لو اعتقد شخص أنه في الشوط السابع ثم تبين له أنه الخامس أنه يتم على ذلك ولا يقول أحد إنه يعيد انتهى وإني أعلم الثالث وقع في كلام الشارح هنا في الكبير والوسط بعد أن ذكر المشهور وذكر عن ابن حبیب أنه يتوضأ ويبنی ما نصه وكذلك إذا أحدث في السعي وظاهره أنه تشبيهه في أصل المسألة وأن من أحدث في أثناء السعي يقطع ويبنی ويبتدئ على المشهور وليس هذا مراده رحمه الله وإنما هو راجع إلى قول ابن حبیب ومراده أن ما ذكره ابن حبیب في الطواف من الوضوء والبناء هو المذهب في السعي إذا أحدث في أثناؤه ولم يقل أحد بأنه يبتدئ السعي إلا أن بين الطواف والسعي فرقا من جهة أخرى وهو أن هذا

في الطواف واجب لأن الطهارة شرط في صحته وتستحب في السعي لأن الطهارة ليست شرطاً في صحته وإنما هي مستحبة فلو أتم سعيه وهو محدث أجزأه ولم يذكر الشارح في الشرح الصغير قول ابن حبيب فتقوى الإشكال في كلامه وإِا أعلم الرابع من شرع في الطواف ثم رفضه في أثناءه هل يرتفع ويبطل كالصلاة أو لا يبطل بالرفض كالحج والعمرة والوضوء لم أقف الآن على نص في المسألة فليتأمل ذلك وإِا أعلم ص وجعل البيت عن يساره ش يعني أن من واجبات الطواف وشروطه أن يجعل البيت على يساره فلو طاف وجعل البيت على يمينه أو طاف ووجهه إلى البيت أو ظهره لم يجز طوافه وهو كمن لم يطف فيرجع لذلك من بلده وهو مذهب مالك والشافعي وابن حنبل لأنه صلى إا عليه وسلم طاف كذلك وقال خذوا عني مناسككم